2025/33.

واردات عدد .....
25 أفريل 2025 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مـشـروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المُبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقـم 20 بولاية قبلي.

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية القرض المُلحقة بهذا القانون والمُبرمة بالكويت بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ قدره سبعة ملايين (7.000.000) دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشـــروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقـــم 20 بولاية قبلي.

2025/33.

2025/33.

واردات عدد .....
25 أفريل 2025 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض بين الجمهورية التونسية
والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي للمساهمة في تمويل
مشـــــروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقـــم 20 في ولاية قبلي

***

شرح أسباب

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بالكويت بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي للمساهمة في تمويل مشـــروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقـــم 20 في ولاية قبلي وذلك بمبلغ جملي قدره 7 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 70 مليون دينار تونسي، وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 74 و75 منه.

1. أهداف المشروع:

يندرج المشروع في إطار السياسة التنموية للدولة القائمة على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير متطلبات دفع حركية التنمية والتشجيع على الاستثمار لا سيما من خلال تطوير البنية التحتية للطرقات في كامل ولايات الجمهورية. وتهدف البرامج والمشاريع الوطنية في مجال البنية الأساسية للطرقات إلى تحسين خدمات النقل البري على الطرق وفك عزلة المناطق الداخلية وتعزيز الربط بين المدن لتسهيل وتأمين تنقل الأشخاص ونقل البضائع بين الجهات مع توفير ظروف أفضل لسلامة الجولان لمستعملي الطريق. كما يشكل تحسين البنية الأساسية دعامة أساسية لقدرة الجهات على استقطاب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتوظيف الإمكانات والموارد الاقتصادية المتاحة بها.

ويتنزل هذا البرنامج في إطار السعي المتواصل لوزارة التجهيز والإسكان الرامي إلى تحسين ربط ولايات شرق البلاد بغربها (مدنين، قابس، قبلي وتوزر) حيث تم التدخل في إطار برامج سابقة لتهذيب أو تدعيم الطريق الوطنية رقم 20 في أجزاء مختلفة منها في ولايات مدنين، قابس وتوزر وهي في حالة حسنة إلى حدود منطقة الفوّار والتي تشكل نقطة بداية المشروع موضوع هذه الاتفاقية وتتمثل الأشغال المزمع إنجازها في تهذيب الطريق الوطنية رقم 20 الرابطة بين منطقة الفوار على مستوى النقطة الكيلومترية 201 ومنطقة رجيم معتوق على مستوى النقطة الكيلومترية 274 وذلك على طول 73 كلم.

2025/33.

وفي هذا الشأن تعمل وزارة التجهيز والإسكان بصفتها الجهة المكلّفة بتنفيذ المشروع إلى تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

1. تحسين ربط ولايات شرق البلاد بغربها فيما بينها من ناحية (مدنين، قابس، قبلي وتوزر) وبالموانئ والمراكز الحدودية من ناحية أخرى.

2. الرفع من مستوى جودة شبكة الطرقات المصنفة بهدف تعزيز نظام نقل ناجع ومستدام يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة لنقل الأشخاص والبضائع بين الجهات.

3. تحسين ظروف الجولان وتسهيل تنقل مستعملي الطريق على مسافة 73 كلم موضوع المشروع من شبكة الطرقات المصنفة وذلك من خلال السعي الى الحدّ من معوقات التنقل المرتبطة بحالة المعبّد وتقادم طبقاته.

4. تدعيم عناصر السلامة على الأقسام المعنية بالبرنامج قصد المساهمة في الحد من حوادث المرور وكذلك وتعزيز قدرة البنية الأساسية للطرقات على التكيف مع آثار التغير المناخي.

هذا ومن شأن تنفيذ هذا المشروع أن يدعم النقلة التنموية المطلوبة لهذه الجهات الداخلية والتي تحوّلت من منطقة صحراوية إلى منطقة إنتاج للدقلة والخضروات فضلا عن فرص تعزيز النشاط السياحي والمبادلات البينية مع الجزائر.

2. مكوّنات المشروع:

يتضمّن المشروع العناصر الرئيسية التالية:

1- تنفيذ الأشغال: يشمل جميع الأشغال الخاصة بتوسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 في ولاية قبلي في جزئها الرابط بين الفوار ورجيم معتوق على طول 73 كلم بما في ذلك صيانة وتجديد منشآت تصريف مياه الامطار وتركيز عناصر السلامة والإشارات المرورية العمودية والسطحيّة.

2- الخدمات الفنية: يشمل هذا العنصر توفير الخدمات الفنية اللازمة لمساعدة الوزارة في الإشراف على تنفيذ المشروع بالإضافة الى اعداد أي دراسات تكميلية يتطلبها تنفيذ المشروع وإدخال أي تعديلات ضرورية على التصميم.

3. كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 82 مليون دينار تونسي (دون احتساب الأداءات)، وسيساهم الصندوق العربي في تمويله عن طريق قرض بقيمة 7 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 70 مليون دينار تونسي وتمثل نسبة مساهمته حوالي 90% من كلفة الأشغال وذلك دون احتساب الضرائب والأداءات.

ويتّسم تمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لهذا المشروع بشروط تمويلية ميسّرة تتمثل فيما يلي:

- عملة القرض: الدينار الكويتي،
- نسبة الفائدة: قارة وتبلغ **3%** سنويا،
- فترة السداد: ثلاثون **(30)** سنة منها أربع **(4)** سنوات إمهال.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.